وتغاير الاعتبار كافٍ في تحقق الاضافة فان الاضافة لا تستدعي تغاير المنتسبين بالذات
قيل تغاير الاعتبار انما يكون بحسب تغاير كونه عالما ومعلوما وتغاير كونه عالما ومعلوما
انما يتحقق بالاعتبار وقيام العلم به فيكون تغاير الاعتبار فرع القيام العلم به فلو كان قيام
العلم به فرع التغاير الاعتباري لزم الدور اجيب بان تغاير الاعتبار انما يتوقف على تغاير
العالم والمعلوم بالاعتبار وتغاير العالم والمعلوم بالاعتبار فلا يدور   ولا
يستدعي العلم صورا مغايرة للمعلومات عنده لان نسبة الحصول اليه اشد من نسبة الصور
المعقولة لنا   هذا جواب اعتراض على انه سبحانه عالم بغيره من الموجودات تقريره ان علمه تعالى
لا يتحد بالعالم ولا بعضها مع بعض بل يكون صورا مغايرة لها متقررة في ذاته فيكون ذاته فاعلا
وقابلا معا ويكون موصوفا بصفات حقيقية ويكون محلا للمعلومات الممكنة المتكثرة تقرير   لمعلوماته
الجواب انه تعالى كما لا يحتاج في كونه عالما بذاته الى صورة غير ذاته التي بها هو هو ولا يحتاج
ايضا في علمه بما يصدر عن ذاته الى صورة غير صورة ذلك الصادر فكونه تعالى محلا لتلك
الصورة المعلومة ليس شرطا في علمه بها بل حصول الصورة للعالم هو علمه به فلو حصل الصورة
بوجه اخر غير الحلول في العالم لحصل العلم ولا شك ان حصول الشيء لفاعله في كونه حصولا لغيره
اشد من حصول الشيء لقابله فاذن واجب الوجود تعالى وتقدس عالم بجميع الموجودات
من غير ان تحل فيه لان الموجودات بأسرها حاصلة له من حيث انها صادرة عنه لا يعزب عنه
مثقال ذرة محيط بجميع الكليات والجزئيات على الوجه الكلي ويجوز من غير تزود ومحال
وتغير الاضافات ممكن   هذا جواب وارد على كونه تعالى عالما بالجزئيات على سبيل
الجزئية علما زمانيا بحكم انه وقع قبله او يقع الان او لم يقع تقريره انه تعالى لو كان عالما
بالجزئيات علما زمانيا لكان محلا للتغير لان هذا النوع من العلم يحدث مع حدوث المعلوم
ويزول مع زواله والتالي باطل تقرير الجواب انا نمنع بطلان التالي لان التغير في الاضافات
والتغير في الاضافات جائز لانه لا يوجب التغير في الذات لانها من الاعتبارات

دليل

٢١٨

ويكون اجتماع الوجوب والامكان باعتبارين   هذا جواب عن اعتراض على كونه
تعالى عالما بالامور المتجددة قبل وقوعها تقريره لو كان عالما بالامور المتجددة قبل وقوعها
لكان تلك الامور واجبة والا لامكن ان لا توجد فينقلب علمه جهلا وهو محال ويكون ايضا ممكنة
لكونها امورا متجددة فيلزم ان يكون تلك الاشياء واجبة ممكنة وهو محال تقرير الجواب
انه ان اريد بكونها واجبة انها واجبة الصدور من العالم فباطل لان العلم لا يكون موجبا للصدور
المعلوم من العالم ضرورة كونه عالما بذاته وبالمعدومات مع ان علمه لا يكون موجبا لصدور
ذاته عنه ولا لصدور المعدومات عنه وان اريد بكونها واجبة كونها بحيث تطابق علمه فهو صحيح لكن
لا امتناع في ذلك لان الوجوب باعتبار المطابقة والامكان بحسب الذات ويجوز ان يكون
شيء واحد واجبا وممكنا باعتبارين   وكل قادر عالم حي بالضرورة   اتفق جمهور
العقلاء على انه تعالى قادر عالم وكل قادر عالم حي بالضرورة لكنهم اختلفوا في معنى حياته فذهب
النافون للصفات الثبوتية له تعالى الى انها سلبية معناها انه لا يستحيل ان يكون عالما قادرا
وذهب المثبتون للصفات الى ان الحياة صفة زائدة لاجلها يصح ان يعلم ويقدر والامر في حصول
هذه الصفة ادنى من حال حصولها وفيه نظر اذ يجوز ان يكون حقيقته المخصوصة كافية في هذه
الصحة   وتخصيص بعض الممكنات بالايجاد في وقت يدل على ارادته تعالى وليست زائدة
على الداعي والا لزم التسلسل او تعدد القدماء   اتفق المسلمون على انه تعالى مريد لكنهم قد اختلفوا
في معناه فذهب الاشعرية وابو علي الجبائي وابنه ابو هاشم الى ان الارادة صفة زائدة
على العلم وذهب النجار الى انها كونه تعالى غير مغلوب ولا مستكره وذهب الكعبي الى ان
الارادة بالنسبة الى افعاله هي علمه بها وبالنسبة الى افعال غيره هي امره بها وذهب ابو الحسين
البصري الى انها هي علمه تعالى بما في الفعل من المصلحة الداعية الى الايجاد واحتج المصنف على ثبوت
الارادة مطلقا بان تخصيص بعض الممكنات بالايجاد في وقت دون وقت مع جواز حصوله
في غيره من المقدورات يحتاج الى مخصص وهو الارادة وذلك لان القدرة نسبتها الى الجميع //

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1